الجنسية الاسرائيلية ، او الجنسية الاردنية » ٠

والبند ١٥ : « تمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وفقا لقانون التجنس في دولة اسرائيل »٠

والبند ١٦ : « يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة ، الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية ، بناء على حق الانتخاب ، ان ينتخبوا وينتخبوا للكنيست وفقا لقانون الانتخابات » ٠

والبند ٢٠ : « يحق لسكان اسرائيل تملك الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة واقليم غزة ، كما يحق للعرب ، من سكان يهودا والسامرة واقليم غزة الذين يصبحون مواطنين اسرائيليين ، بناء على حق الاختيار الممنوح لهم تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل » ٠

والبند ٢٤ : «تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة واقليم غزة وادراكا منها لوجود مطالب اخرى ، فانها تقترح ، من اجل الاتفاق والسلام ، ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة » ٠

اما البند الاخير ٢٦ فينص : « تخضع هذه المبادىء لاعادة النظر فيها بعد خمس سنوات » ٠

وقد اكد بيجن على اهمية البند ١١ اثناء مخاطبته اعضاء الكنيست بالقول « بدون هذا البند ، ليست هنالك اهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري » ٠ وعاد بعد ذلك ، في مناسبات مختلفة ، وكرد على الانتقادات الموجهة اليه من المعارضة البيتية والمعارضة العمالية ، وسيج مشروع الحكم الذاتي ، بشروط لا تؤثر عليها عملية « المراجعة » بعد مضي خمس سنوات ، وهي :

١ ــ عدم اعادة « يهودا والسامرة » الى سلطة اجنبية ، وبطبيعة الحال لن يكون هنالك تنازل عن اجزاء من «ارض اسرائيل الغربية » ٠

٢ ــ حق الاستيطان الاسرائيلي في مناطق الحكم الذاتي قائم وسيستمر ٠

٣ ــ سياسة الامن والخارجية ستبقى بيد اسرائيل ٠

٤ ــ الحفاظ على جميع العوامل التي تحول دون اقامة دولة فلسطينية ٠

٥ــ الاخذ سلفا بعين الاعتبار جميع المعاني والنتائج الممكنة من ناحية الارتباط الصهيوني في « يهودا والسامرة » وبالعكس ، في المستقبل القريب والبعيد معا (٢٤) ٠

هذه « البضاعة » نقلها رئيس حكومة اسرائيل مناحيم بيجن الى الرئيس انور السادات في الاسماعيلية ، وعرضها للتداول معه في جزيرة الفرسان التي